التيار اليساري في تركيا ١٩٨٠ – ٢٠٠٢

د. حامد محمد طه السويداني

مدرس/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية / مركز الدراسات الإقليمية

تاريخ استلام البحث ٢٠١٣/١٠/٢٨ تاريخ قبول النشر ٢٠١٣/١١/٢٨

مستخلص البحث

اتخذ التيار اليساري في تركيا (١٩٨٠ – ٢٠٠٢) مساراً مختلفاً عما كان عليه قبل انقلاب ١٩٨٠، وفي هذا البحث تم تسليط الضوء على هذه المرحلة المهمة من تاريخ اليسار والذي اتخذ اشكالاً متعددة، وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور ومقدمة وخاتمة، فكان المحور الأول يمثل الاتجاه المسلح وهو (حزب العمال الكردستاني) اما المحور الثاني فكان يمثل الاتجاه السلمي وهو (حزب اليسار الديمقراطي) اما الاتجاه الثالث فهو بقية الأحزاب اليسارية وهو بعنوان (الأحزاب الاشتراكية والشيوعية ١٩٨٠ – ٢٠٠٢) وقد خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات المهمة التي تخص تاريخ اليسار التركي في هذه المدة.

المقدمة

تتبعنا في بحث سابق تاريخ التيار اليساري في تركيا منذ تأسيس تركيا الحديثة عام ١٩٢٣ وكيف كان وضعه في عهد مصطفى كمال اتاتورك وأسلوب تعامل أتاتورك مع اليسار الشيوعي وتوظيفه لضمان مساعدة الاتحاد السوفيتي السابق عند الحاجة، مروراً بالتيار اليساري في عهد التعددية الحزبية عام ١٩٦٤ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وكذلك انقلاب ١٩٦٠ في تركيا، وقد تبلور اليسار التركي في هذه المدة بعد سن دستور ١٩٦١ الذي ضمن حقوق العمال وحق التظاهر وقد انتعش اليسار التركي في العقد الثاني من عقد الستينات وعقد السبعينات وكانت تركيا في هذه المدة تموج بالأفكار اليسارية والشيوعية وكان عقدا دمويا، وقد أردنا ان نكمل دراسة التيار اليساري بعد انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ الذي قاده العسكر

وكيف أصبح وضع اليساريين والحركة اليسارية في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، وكان هناك العديد من الأسباب وراء انقلاب ١٩٨٠ لا مجال لذكرها ولكن قدر ما يتعلق بالحركة اليسارية كان أحد الأسباب وراء انقلاب ١٩٨٠ هو الخوف من سيطرة اليساريين على الحكم في تركيا.

وفي المدة الواقعة ما بين ١٩٨٠- ٢٠٠٢ وهي مدة البحث كان التيار اليساري قد ظهر بثلاث اتجاهات وقد قسمنا البحث الى ثلاثة محاور فالمحور الأول هو الاتجاه المسلح متمثلا بحزب العمال الكردستاني الماركسي العقيدة بزعامة عبدالله أوجلان وقد اتخذ هذا الحزب منذ العام ١٩٨٤ الكفاح المسلح ضد المؤسسة العسكرية التركية ذهب ضحية هذا التوجه مئات الأرواح من الطرفين واعتقال عبدالله أوجلان عام ١٩٩٩.

اما المحور الثاني فقد ركز على اليسار السلمي الذي يؤمن بالعملية السياسية ضمن اطار الدولة التركية الواحدة ممثلا بحزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولند أجويد الذي تأسس في ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٥ واستطاع الوصول الى الحكم في العام ١٩٩٩ واستمر لعام ٢٠٠١ حيث الأزمة الاقتصادية التي اطاحت بالحكومة التي يتراسها زعيم حزب اليسار الديمقراطي.

وخصص المحور الثالث لبقية الأحزاب الشيوعية والاشتراكية وكانت هذه الأحزاب ذات تأثير محدود فكانت أحزاباً ليس لها حظ في الوصول إلى السلطة وحتى إلى البرلمان وكانت تتعرض للحظر والحل وتأسيس هذه الأحزاب بأسماء جديدة والاندماج مع أحزاب سياسية أخرى فضلا عن المنظمات اليسارية الأخرى، وقد استخدمنا مجموعة من المصادر الأساسية والمباشرة سواء التركية أو العربية وكان أبرزها كتاب (اليسار التركي DERIN SOI) لمؤلفه Hakki Oznor وكذلك اطروحة الدكتوراه الموسومة (الحياة الحزبية في تركيا ١٩٨٠ - ٢٠٠٢) للدكتور جمال كمال

وهي من الاطاريح المتميزة في تاريخ تركيا المعاصر فهي تعتمد على مصادر تركية رصينة فضلا لقاءات الدكتور جمال بقادة الأحزاب السياسية.

المحور الأول/حزب العمال الكردستاني Partiya Karkern Kurdistan (PKK) ١٩٨٠-٢٠٠٢

لقد ناضل اليسار التركي على مدى عشرين عاما ١٩٦٠-١٩٨٠ لكي يجعل كفاحه والتأييد الذي يتمتع به على مستوى واقع بلاده وعصره وفي النهاية فان كل ما تمكن الاشتراكيون من تحقيقه هو ٣% من الأصوات على المستوى القومي عام ١٩٧٩ وهو رقم مخيب للآمال وصارت كل تنظيماتهم غير مشروعة بعد انقلاب ١٩٨٠ ويمكن ملاحظة اكبر احتشاد لليسار التركي في التجمع الهائل الذي شهده (ميدان تقسيم) اكبر ميادين استانبول في عيد العمال في الأول من أيار ١٩٧٧ وكانت الدعوة لهذا الاحتفال قد جاءت من اتحاد نقابات العمال الثورية (ديسك) وهو الاتحاد الأكثر راديكالية من بين اتحاديين نقابيين في تركيا واستجاب إلى الدعوة ٢٠٠ ألف شخص من الاشتراكيين وتجمعوا خلف طائفة من أنصارهم، كما كانت هناك جماعة كورتولوش (التحرير) و١٠ ألاف من انصارها كما اشتركت في الاحتفال كل من الجماعات الموالية للاتحاد السوفيتي في تركيا، وكان هناك أيضا الكثير من الاتحادات الطلابية المهنية، فضلا عن نقابات العمال وكانت النهاية المأساوية التي انتهى أليها الاجتماع تصور بشكل مسبق للكارثة التاريخية التي كانت تنتظر المشاركين فيه وعندما حاولت مجموعة (ماوية)* شق طريقها إلى الاجتماع لشجب طابعه (الفاشي- الاجتماعي) أطلقت على الحشود إطلاقات نارية من فوق أسطح المنازل المطلة على الميدان وساد الذعر ولقي ٣٩ شخصا مصرعهم معظمهم تحت وطئ الأقدام خلال حالة الذعر وفي هذه اللحظة تشابك أنصار التيار اليساري مع أنصار اليمين المتطرف[١].

وفي هذه المدة اتسع نشاط الحركة القومية الكردية في كردستان تركيا وعملت في ظروف سرية[٢] وتوصلت إلى حقيقة مفادها أن حل القضية الكردية يتوقف على مدى تطبيق المبادئ الماركسية[٣].

وتلخص أدبيات الحزب الذي يعرف اختصارا (P.K.K) مراحل التكوين (أولى هذه المجموعات وضع أسسها في عام ١٩٧٣ وأعطى ثمارها ١٩٧٦ وبعد أن وصلت إلى مرحلة معينة في الحاضرات التركية نقلت إلى المدن الكردستانية في الأعوام ١٩٦٧ - ١٩٧٧ وخلفت النقاشات والدعايات لسنة أو سنتين تطورات كتشكيل عدة مجموعات وتطورت الفعاليات السياسية على هذا الأساس وصولاً إلى الإعلان الرسمي لحزب P.K.K)[٤] يقول مؤسس الحزب عبدالله أوجلان: إن بداية نضال الحزب أيدلوجيا كان شفهياً وليس كتابياً ولم يمتلك التنظيم إسما فبعضهم كان يسميه (ثوار كوردستان) وآخرون يسمونه (الآبوجين) وقد بدأ نضالنا بكلمتين (كردستان مستعمرة) وبدء بـ (٥-٦) أشخاص وفي العام ١٩٧٨ تشكلت مئات المجموعات في الولايات الكردية ١٩٧٨، فكرت تلك المجموعات في إعلان حزب إذ عقدت اجتماعاً في مدينة ديار بكر في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٨ استمر (٤) أيام نوقشت خلاله قضايا عديدة[٥].

وكان من بين الحضور فضلا عن عبدالله أوجلان كل من (مظلوم دوغان ومحمد قرة سنضور ومحمد خيري درويش)[٦] وفي هذا الاجتماع قرروا تأسيس الحزب وأعد البيان التأسيسي وشكلت اللجنة التحضيرية وتم إعلان الحزب رسميا في شتاء عام ١٩٧٩ بأسم حزب العمال الكردستاني[٧].

وقد أكد الحزب في برنامجه على أن جميع المنظمات والأحزاب الكردية ليس لديها القدرة على مواصلة الكفاح من أجل الحصول على حقوق الأكراد واعتبرها خارج نطاق القضية[٨] وبسبب صعوبة استمرار حزب P.K.K داخل تركيا ومع تصاعد هجمات الجيش التركي خلال سنة ١٩٧٩ واعتقال وقتل بعض كوادر الحزب المتقدمة اتخذ الحزب قراره بالخروج من تركيا

فانتقلت قياداته من ديار بكر الى أورفه، وفي تموز ١٩٧٩ عبرت قياداته الحدود ولجأت إلى سوريا وسهل البقاع اللبناني[٩].

وفي عام ١٩٧٩ اجتاحت تركيا دورة العنف السياسي وخاصة المناطق الكردية إذ ألقت الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها تركيا بظلالها على الأجواء العامة وبدأت تركيا تعاني من مشكلتين مزمنتين هما العنف السياسي والأزمة الاقتصادية التي تمظهرت في هجرة جماعية من القرى إلى المدن مما أسفر عن تشكيل ما يسمى بـ حزام البؤس أي (قرى الصفيح) حول المدن وبلغت نسبة البطالة ١٦% حسب الإحصاءات الرسمية أي نحو مليوني عاطل[١٠].

إن قيادة المؤسسة العسكرية التركية قرأت تطورات السياسة الداخلية من منظار (الحرب الباردة) وهكذا فقد اعتقدت وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية إن عليها تولي السلطة مباشرة لمنع احتمال حدوث تغيرات جذرية وثورية في النظام السياسي التركي[١١].

ويرى الباحث أن سبب خشية الولايات المتحدة الأمريكية من التغيرات التي تحدث في تركيا هو وقوع السلطة بيد اليسار التركي وهذا يعني أن تكون تركيا أداة بيد الاتحاد السوفيتي آنذاك.

وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٩ عاد سليمان ديمرئل إلى الحكم وقد ترأس حكومة أقلية مع مؤشرات واضحة تدعو إلى التفاؤل في إصلاح الاقتصاد التركي وبالتشاور مباشرة مع صندوق النقد الدولي وعلى الرغم من ذلك تدهور الاقتصاد التركي ولم تظهر الإحصائيات أية إشارات للتحسن مع وصول معدلات التضخم إلى ١٠٠% وكذلك نقص العملة الأجنبية والديون الخارجية التي وصلت ٢١٠٠٠ مليون ليرة تركية كما ارتفعت نسبة البطالة وازداد العنف السياسي ووصل عدد القتلى إلى ٤ أشخاص يومياً من شهر كانون الثاني ١٩٨٠[١٢] وفي هذه المدة ازدادت الهجمات على قوات أمن الدولة لكن الأسلوب البارز كان النزاع بين أنصار التيار اليساري وبين

اليمين المتطرف الذي اتخذ شكل أعمال ثار وحروب عصابات بين المولعين بالقتال فقد وصف المراسل الصحفي (مارفين هاو) هذه الأوضاع قائلا (يعرف عن المقاهي والشوارع والمدارس في تركيا بأنها ميادين للتيار اليساري واليميني ففي المدارس التابعة لليسار التركي يصل أفراد اليمين في مجموعات كبيرة بمصاحبة أفراد الشرطة المسلحين ويحصل العكس أيضا)[١٣].

وفي ١٢ أيلول ١٩٨٠ قاد الجنرال كنعان إيفرن رئيس الأركان العامة للجيش التركي انقلاباً عسكرياً في الساعة السادسة صباحا بتوقيت تركيا[١٤] وأذيع البيان العسكري وذكر أن الأسباب التي رآها القادة العسكريون للقيام بانقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ جاء فيه (إن الدولة وأجهزتها الرئيسية أصبحت عاجزة عن العمل وأن الهيكل الدستوري كان مليئا بالتناقضات كما أن الأحزاب السياسية كانت متطرفة في مواقفها وتفتقر إلى الإجماع لمعالجة أوضاع البلاد كما زادت القوى الانفصالية من أنشطتها ولم تعد حياة المواطنين آمنة كما أن الهجمات على كل جوانب المجتمع كالمدارس والجامعات والهيئات القضائية والمنظمات العمالية تقود البلاد نحو الانفصال والحرب الأهلية وأعلن البيان الأول لمجلس قيادة الانقلاب سيطرت القوات المسلحة على مقاليد السلطة السياسية وحل البرلمان ووقف نشاط الأحزاب السياسية واتحاد نقابات العمال السياسية DISK والقبض على العديد من قادة الأحزاب السياسية)[١٥].

وفي ١٥ تموز عام ١٩٨١ عقد حزب P.K.K مؤتمره الأول واتخذ قرار التنظيم والعودة إلى كردستان تركيا، وقد انعقد المؤتمر على الحدود السورية– اللبنانية وقد ورد في التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر انتقاد الحزب لكافة نشاطاته التنظيمية والتعبوية التي سبقت الانقلاب العسكري التركي في ١٢ أيلول ١٩٨٠ وأن الصدامات المسلحة التي حدثت حينها مع المنظمات الكردية الأخرى كانت خاطئة ودعا الحزب إلى إعادة التنظيم

والتدريب السياسي والعسكري في الخارج وفي نفس الوقت وسع الحزب من علاقاته وارتباطاته في أوربا الغربية مع المجموعات الكردية المتعددة في المنفى وخاصة الموجودة في كل من السويد وألمانيا الغربية وهولندا[١٦]

وفي آب عام ١٩٨٢ عقد الحزب مؤتمره الثاني في العاصمة السورية دمشق وأرسل بعض المجموعات المسلحة إلى داخل كردستان تركيا وتمركزت في القسم الشرقي في كردستان، وفي العام ١٩٨٣ تمركز المئات من مقاتلي الحزب في إقليم بوتان (جزيرة ابن عمر)[١٧].

وعندما أعلنت الأحكام العرفية في ولايات حكاري وسعرت وماردين عام ١٩٨٣ كان الكفاح المسلح الكردي في أضعف حالاته نظرا للانقسامات التي كانت تنخر في جسم الحركة الكردية من جهة ولعدم وجود قوة عسكرية ضاربة لها مع قيادة قوية من جهة أخرى، ولذلك اقتصرت فعاليات الحركة على بعض النشاطات التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني بعد إن أعاد تنظيم صفوفه والتمركز في جبل جودي بولاية حكاري ذات الكثافة الكردية الكبيرة، وفي تموز ١٩٨٤ انضم (حسين بليدرم) رئيس منظمة الفدائيين إلى حزب العمال الكردستاني الذي يرأسه عبدالله أوجلان وقامت بأول حركة مسلحة مشتركة في ١٥ آب ١٩٨٤ على شكل هجوم على مدن شيرناك وأروخ وشيروان في ولاية سعرت وقصبة شمدينلي في ولاية حكاري بعد أن قطعوا جميع الاتصالات الهاتفية في المنطقة إذ سميت هذه العملية بـ (اطلق واهرب) كما وزعوا بيانات تحمل عبارة (إنهم لم يقضوا علينا)[١٨] وقد قام الجيش السابع المتمركز في ولاية ديار بكر منذ إعلان الأحكام العرفية عام ١٩٨٣ بعملية تمشيط واسعة بحثاً عن مقاتلي حزب العمال الكردستاني في المناطق الجبلية الواقعة في مثلث (حكاري سعرت ماردين) بعد تلك العملية التي قام بها مقاتلو حزب العمال الكردستاني بالاشتراك مع البيشمركة في عملية عسكرية ضخمة أطلق عليها عملية (الشمس) وفي ٢٠ آب ١٩٨٤ شملت هذه العمليات مساحات واسعة امتدت خارج الحدود التركية إلى

مناطق غرب إيران وشمال العراق إذ أشارت التقارير إلى أن القوات التركية توغلت نحو ٢٢ كم داخل الأراضي الإيرانية ومسافة مماثلة داخل الأراضي العراقية بموافقة الحكومة العراقية والإيرانية[١٩]

وفي ١٩ شباط ١٩٨٥ حكمت المحكمة العسكرية على ٢٢ شخصاً من عناصر حزب P.K.K بالموت، ونال عمدة ديار بكر عقوبة السجن لمجرد أنه تحدث مع أبناء المدينة باللغة الكردية الممنوعة في تركيا بموجب القانون المرقم ٢٩٣٢ الصادر في ١٦ تشرين الأول ١٩٨٣ عن مجلس الأمن القومي التركي، وشهد العام ١٩٨٥ تقديم مئات الاكراد الى المحاكم العسكرية العرفية فقد حكمت محكمة ديار بكر العسكرية على ٢٩ منهم من أصل ٣٠٣ متهمين أكراد بالإعدام، وفي أنقرة نفذ حكم الإعدام بحق ٥ أعضاء من حزب P.K.K ويجري احتجاز معظم السجناء الأكراد في سجن عسكري في ديار بكر، وقد نشر الكاتب الكردي (أميدز بليلي) كتابا بعنوان (أقتل) تحدث فيه عن الانتهاكات والأعمال التعسفية التي قام بها الجنود الأتراك في محافظة تونجلي الكردية خلال عام ١٩٨٥- ١٩٨٦ حيث كانوا يعتقلون الأكراد لأقل شبهة ويهجرونهم تحت ذريعة إيواء مقاتلي حزب العمال الكردستاني[٢٠].

وقد اتهم تقرير أمريكي عن وزارة الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان في تركيا القوى الأمنية التركية بممارسة التعذيب والقتل والجرائم (مجهولة الفاعل) والعنف ضد المدنيين وإحراق القرى كما يظهر التقرير مسؤولية المسؤولين الحكوميين عن الموت إثناء الاعتقال وتنفيذ عقوبات صارمة واعتبر التقرير القوى الأمنية التركية مسؤولة عن قضايا إحراق القرى وإخلاء وقصف المناطق السكنية والتهجير في مناطق جنوب شرق الأناضول، ولدى سؤال (جون شاتوك) لماذا يظهر التقرير تركيا في وضع أسوء مما هو عليه الوضع في كل من إيران والسعودية والصين الشيوعية وبورما وكوريا الشمالية فيجيب شاتوك: لأن وضع حقوق الإنسان في تركيا تدهور بصورة

ملفته للنظر وأن السلطات الحكومية تواصل استخدام القوة ضد المدنيين، وتوقع مراقبون أتراك أن تركيا هي الدولة الأسوأ سجلا في حقوق الإنسان إذ إن في تركيا ٣ ملايين شخص يعملون دون ضمان أو أي حق آخر[٢١].

كما أثارت نشاطات حزب P.K.K ردود فعل واسعة داخل تركيا سواء على المستوى الرسمي وغير الرسمي وقد تمثلت في العديد من المشاريع والحلول التي حاولت تقليص نشاطات حزب P.K.K بأساليبها الخاصة فاما ردود الفعل الرسمية فإنها مالت عموما إلى مجابهة العنف بالعنف وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال المشروع الذي قدمه الرئيس التركي الأسبق (توركوت اوزال) وعرف (بمشروع أوزال) الذي أعلن في تموز عام ١٩٨٧ وأعطى بموجبه صلاحيات واسعة جديدة لبعض ولاة المنطقة الكردية التي استهدفتها نشاطات حزب P.K.K فضلاً عن تقديم مكافأة للعاملين في الأجهزة الأمنية وانتهاج أسلوب جديد في التعامل مع من تسميهم السلطات التركية بـ (الأشقياء) يقضي بالتخلي عن أسلوب المواجهة ذلك الذي اتبعه الجيش التركي في الماضي وأخيرا وضعت الأسلاك الشائكة على طول الحدود وتعزيزها بنظام مبكر وهدد أوزال بإرسال الجيش التركي خارج الحدود من أجل (اقتلاع جذور الإرهابيين) حسب وصفه وهدد بتعقبهم أينما ذهبوا[٢٢].

وقد اثأر مشروع أوزال مناقشات حادة بين النواب الأتراك والأكراد في مجلس الأمة وخاصة بعد الكلمة التي ألقاها نائب الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي (محمد علي آيدين) كردي الأصل الذي قال: أن المسالة الكردية هي إحدى الجروح الاجتماعية التي تشغل الرأي العام التركي باستمرار وأن أهالي منطقة جنوب شرق الأناضول يواجهون ضغوطا باستمرار وليسوا أحراراً في تسمية أطفالهم ويجري حملات لصهرهم. ورد عليه أحد نواب حزب الوطن الأم (شرف بوزكوت) قائلا (لا توجد أقليات في تركيا) إلا أن إصرار الحكومة التركية على إتباع سياسة متشددة تجاه

نشاطات حزب P.K.K استمرت في نهجها العسكري وحتى بعد انتخاب توركوت أوزال رئيسا للجمهورية في ٢٨ تشرين الأول ١٩٨٩ الذي كان يؤكد باستمرار رغبة تركيا في اقتلاع ما يسميهم هو (الانفصاليون الأكراد)[٢٣].

وفي ٢٨ آذار عام ١٩٩٠ فرضت الحكومة التركية حالة الطوارئ الجزئية على أغلب الولايات التركية وتشمل حالة الطوارئ التي فرضت بنداً ينص على أنه (يجوز منع شخص أو مجموعات من الأشخاص من الانتقال إلى الولايات الإحدى عشر الواقعة في جنوب شرق تركيا التي تسودها الاضطرابات) وقد أعلن رئيس الحكومة التركية (يلدرم آق بولوط) عدم وجود أكراد في تركيا ففي خطابه الذي ألقاه في ولاية قسطموني في ٣١ تموز ١٩٩٠ قوله (إن في تركيا أتراكاً فقط ولا يوجد لدينا أكراد إن من يعيش في الأراضي التركية هم الأتراك فقط)[٢٤] وإلى عقد التسعينات ظل مجرد ذكر كلمتي (أكراد) و (كردي) يعد عموما نوعا من الكفر فالشخص الذي يقدم متعمدا على مثل هذه (الجريمة) كان يخاطر باحتمال التعرض للاعتقال والمحاكمة بتهمة الدعوة إلى الانفصال[٢٥].

وجاء التطور المفاجئ في موقف حكومة الرئيس التركي (أوزال) من القضية الكردية في كانون الثاني ١٩٩١ عندما أعلن رفع الحظر عن التحدث باللغة الكردية وأعقب هذا تطور آخر هو ما أسمته الأوساط التركية بـ (خريطة أوزال الكونفولدرالية) وكان وراء هذا التغيير المفاجئ اعتبارات وظروفاً اقتضتها مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ دفعت الحكومة التركية لهذا الإجراء التكتيكي[٢٦].

إن الحكومة التركية شعرت بورطة كبيرة في إقامة علاقات مع أكراد العراق في ظل النظام السابق ومساعدتهم في حماية أنفسهم إذ كانت الطائرات الأمريكية قبل احتلال العراق تنطلق عام ١٩٩١ من قاعدة انجرليك في جنوب تركيا وأن ما يقلق الحكومة التركية هو انطلاق نشاطات حزب P.K.K من كردستان العراق[٢٧].

وفي آب عام ١٩٩٢ جرت مواجهات بين مقاتلي حزب P.K.K والقوات التركية تميزت نوعيا عن سائر المعارك السابقة فالأهداف التي اختارها عناصر P.K.K لم تكن مجرد دوريات أو مخافر حكومية بل احتل أكثر من ١٥٠٠ مقاتل مدينة شيرناك التي يبلغ عدد سكانها ٣٠ ألف نسمة ودارت معارك من بيت إلى بيت مع الجيش التركي استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة وانتهت باستعادة المدينة وتشريد معظم سكانها لقد فاجأت معارك شيرناك الحكومة التركية فعلا وأظهرتها في صورة العاجز عن اتخاذ التدابير الضرورية لمواجهة العنف وفي أعقاب معارك شيرناك خرجت مظاهرات كبيرة في معظم مدن جنوب شرق الأناضول رفع منها صور زعيم P.K.K عبدالله أوجلان، أما في مدينة أضنة فقد كانت الشعارات واضحة في عدائها للسلطة: (أضرب أيها المقاتل، أسس كردستان، لنقهر الدولة، لسنا إرهابيين، الشعب هو P.K.K و P.K.K هو الشعب)[٢٨].

وبعد انتخاب سليمان ديميريل لرئاسة الجمهورية خلفا للرئيس الراحل توركوت أوزال (الذي توفي بعد إصابته بأزمة قلبية مفاجأة) أجريت انتخابات عامة في حزيران ١٩٩٣ فازت تانسو تشيلر بوزارة الدولة للشؤون الاقتصادية برئاسة حزب الطريق الصحيح خلفا لديميريل وبالتالي فازت برئاسة الوزراء وأكدت تشيلر بأن حكومتها ستستمر في برنامجها العسكري للقضاء على حزب P.K.K مهما كلف الأمر وقد اتخذت تشيلر إلى جانب الإجراءات العسكرية المشددة قرارا جديدا هو الاستعانة بالعشائر الكردية في جنوب شرق الأناضول للقضاء على عناصر P.K.K إذ قامت بإجراء اتصالات سرية مع ١٢ من رؤساء العشائر الكردية المعروفين بولائهم للدولة وأجرت معهم محادثات في أنقرة ووعدتهم بتأمين كل احتياجاتهم مقابل وقوفهم ضد عناصر P.K.K وبالتعاون مع الحكومة التركية لأجل الحفاظ على وحدة تركيا وإنقاذها من خطر الإرهاب وبالمقابل طالب رؤساء العشائر من رئيسة الحكومة إطلاق حرية تجارة الحدود مقابل تعاونهم[٢٩].

وفي ٣١ آب عام ١٩٩٣ كشفت صحيفة (حريت) التركية خطة تانسو تشيلر للقضية الكردية وتضمنت مجموعة من النقاط منها الحكم بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات على كل من يقدم التبرعات إلى حزب P.K.K أو يؤمن له دعما أو يعبر عن تعاطفه معه بشتى الوسائل(٣٠).

غير أن كل من يصر على هويته الكردية حرم ببساطة من فرصة تحقيق القدر الكافي من (التتريك) جراء ظروف الحياة القاسية وغير المناسبة في جنوب شرق الأناضول الذي مازال يعاني من قمع الدولة واضطهادها ويصح هذا بصورة استثنائية على جميع أولئك الذين يعلنون انتمائهم الكردي للملأ ومن الأمثلة المعاصرة والبارزة يمكن أن نذكر اختصاصي العلوم الاجتماعية (إسماعيل بشيكجي) الذي حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠٠ سنة لدفاعه عن القضية الكردية في كتاباته السوسيولوجية (الاجتماعية)، وكذلك (يشار كمال) أكبر المؤلفين الأتراك الذي تعرض للمحاكمة عدة مرات بتهمة (نشر الدعاية الانفصالية) في مقالات صحفية أما قضية النواب السبعة من الحزب الديمقراطي DEP المحظور بمن فيهم (ليلى زانا)* الذين سجنوا بسبب صلاتهم المزعومة بحزب P.K.K (٣١).

وقد خصصت الحكومة التركية ميزانية خاصة لتمويل العمليات العسكرية حيث أشار وزير الداخلية التركي (ناهد متشه) إلى أن الحكومة التركية انفقت عام ١٩٩٣ مبلغا قدره ١٠٠ ترليون ليرة تركية للقضاء على نشاطات حزب P.K.K وفي العام ١٩٩٤ تم تخصيص ٢٠٠ ترليون ليرة تركية في الوقت الذي تستمر فيه القيادة العسكرية بشن هجماتها المتواصلة على قواعد حزب P.K.K (٣٢).

إن الخطوة الوحيدة التي لم تردد الحكومات التركية في الإقدام عليها هي العمليات العسكرية ضد حزب P.K.K ففي تشرين الأول ١٩٩٦ استأنف الجيش التركي هذه العمليات بمساندة الحزب الديمقراطي الكردستاني في الوقت الذي شهدت المنطقة تدخلا إيرانيا لصالح الاتحاد الوطني

الكردستاني، ويعتقد المحللون الأتراك والصحافة التركية أن هناك معسكران يتمتعان بالسلطة في شمال العراق أولهما معسكر الحزب الديمقراطي (تركيا- أمريكا- إسرائيل) والمعسكر الثاني يشمل الاتحاد الوطني الكردستاني (إيران- سوريا- حزب P.K.K) (٣٣) ويعد الصراع الداخلي على الهوية الكردية السبب الرئيس للتدخل التركي في شمال العراق وفي شؤون الكرد العراقيين(٣٤).

وعلى الرغم من ذلك ففي تسعينات القرن العشرين بات واضحا أن ثمة تغير كان يحدث باطراد فلم يعد بالإمكان إنكار الهوية الكردية وثمة دراسة أجراها (مراد سومير) في صحيفة يومية تركية تمثل الاتجاه السائد أظهرت كيفية حصول تغير ولاسيما خلال عامي ١٩٩١- ١٩٩٢ وفي عام ١٩٨٤ و١٩٨٥ جرى نشر ما مجموعه ٢٥ مقالة تتعلق بالكرد العراقيين في تركيا وفي عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ نشرت ٦٥٨ مقالة تتعلق بالكرد وأن ٣٠٤ منها استعملت كلمة (الكرد)(٣٥) وفي هذه المدة بدأت تركيا بمراجعة سياساتها السابقة وذلك لإعادة اصطفاف مواقعها تجاه التطورات في المنطقة خاصة وأن مستقبل التعاون بين الكرد قد أثارت قلقا جديا في أوساطها ففي شباط ١٩٩٩ طرح رئيس الوزراء التركي بولند أجويد خطة أمنية جديدة للمنطقة بعد إجراء تعديلات على الخطة التي سبق للحكومة التركية أن أعلنتها في العام ١٩٩٥ وكانت تهدف من وراء ذلك الحيلولة دون تحول الحكم الذاتي الكردي إلى الاستقلال الكامل وتحوله لاحقا إلى منطلق لشن هجمات على تركيا(٣٦).

وفي تموز عام ١٩٩٩ أفادت التقارير بأن القوة الجوية التركية ضربت مخيمات حزب P.K.K داخل الأراضي الإيرانية وأعلنت ما جاء في أعقاب الأحداث والتهديدات التركية بالتدخل لوقف الإسناد الإيراني والسوري لحزب P.K.K قد أثبت بأن الإرادة التركية في تنفيذ التهديدات واستخدام القوة ضد أهداف حزب P.K.K في أي مكان قد تم تفسيرها كدليل كبير لإرادتها

الجديدة في الشرق الأوسط[٣٧] وفي مقابلة مع رئيس قسم الدراسات الكردية في معهد الاستشراق التابع لاكاديمية العلوم الروسية (ميخائيل لازاريف) تناولت المسالة الكردية بالقول (ان عدم حل القضية الكردية يؤدي إلى خلخلة الوضع في الشرق الأوسط)[٣٨]

وإن احد الأسس الرئيسة للأمل بالحل السلمي للمشكلة الكردية هو مرحلته المتقدمة نسبيا للتطور الاقتصادي ويبدو أن المشكلة الكردية تقع بصورة جيدة داخل معظم السياقات الاعتيادية للحكومة التركية والمجتمع التركي ولأجل وضع المسالة في طريق آخر فإن الملامح الديمقراطية لتركيا هي غير موظفة بشكل كبير عندما تأتي إلى المسالة الكردية[٣٩].

وفي العام ١٩٩٩ الذي شهد حدثا مهما في تاريخ تركيا المعاصر والمسألة الكردية ألا وهو متابعة وخروج عبدالله أوجلان من سوريا واعتقاله في كينيا، ابتداء يقتضي الأمر الإشارة إلى حقيقة مفادها الانتباه لأسلوب الحكومة التركية في تعاملها مع القضية الكردية فمنذ ظهور حزب P.K.K وتحديدا عام ١٩٨٤ (اي ظهور الحزب كقوة مسلحة) نلاحظ أن الحكومة التركية لم تفرق بين ظاهرتين مختلفتين هما حزب P.K.K ونشاطاته وعملياته المسلحة وبين الظاهرة الثانية هي المشكلة الكردية والشعب الكردي[٤٠].

وعلى الرغم من تكرار محاولات حزب P.K.K إجراء حوار سلمي مع الحكومة التركية مرات عدة ١٩٩٥- ١٩٩٨ إلا أن الحكومة التركية رفضت ذلك وواصل الجيش التركي عملياته ضد عناصر الحزب ومواقفه داخل تركيا وخارجها كما استطاعت الحكومة التركية تشديد قبضتها على تحركات زعيم حزب P.K.K عبدالله أوجلان وبدعم من المخابرات الأمريكية والإسرائيلية[٤١].

ولقد نقلت صحيفة نيويورك تايمز عن مسؤولين في الإدارة الأمريكية بأن الدبلوماسيين وضباط المخابرات الأمريكان راقبوا مباشرة منذ تشرين الثاني

١٩٩٨ تحركات اوجلان فور خروجه من سوريا ثم لجوئه إلى روسيا الاتحادية وانتقاله عبر دول أوربا الغربية إلى أفريقيا وبحسب الصحيفة فإن المسؤولين الأمريكان حذروا نظرائهم الروس والأوربيون من عواقب حماية زعيم حزب P.K.K بصورة مباشرة، وكشفت التقارير الصحفية بأن جزءا من رحلة أوجلان وختامها من العاصمة الكينية (نيروبي) كان بتخطيط مسبق من أجهزة الاستخبارات الأمريكية فاجبار اليونان على إخراج أوجلان إلى نيروبي في ٤ شباط ١٩٩٩ وإبقائه في ضيافة السفير اليوناني مدة اسبوعين ثم الطلب منه التوجه إلى هولندا وخطفه في الطريق من السفارة إلى المطار وهو بصحبة أربعة مرافقين أكراد ومسؤول يوناني أثار الكثير من التكهنات والجدل(٤٢)

رئيس الوزراء التركي بولند أجويد اثناء وقوفه أمام الإعلاميين والمصورين وإلى جانبه مستشار الاستخبارات التركية (اتا صاكون) وكانت الساعة تشير إلى الحادية عشر صباحا تحدث أجويد قائلا (إن الرأس المدبر لحزب P.K.K الإرهابي في تركيا قد ألقي القبض عليه ولقد قلنا سابقا بان دولتنا سوف تستطيع القبض عليه في أي مكان وبذلك فان الدولة قد أوفت بوعدها، وأن أوجلان الذي طرد من كل دول العالم لم يجد نفسه إلا في أحضان تركيا وسوف يقدم إلى العدالة المستقلة من أجل محاسبته على ما قام به من أعمال)(٤٣).

وبعد أيام من اعتقال أوجلان أعلن رئيس الوزراء التركي بولند أجويد عدم وجود قضية كردية في تركيا وأن القضية التي تواجهها تركيا ليست قضية عرقية أو كردية كما يسميها الأوربيون وإنما هي قضية تخلف وفقر وهذا هو العامل الأساسي الآخر للفهم التركي التقليدي للمشكلة الكردية وهي أن المشكلة هي بالدرجة الأساس قائمة على أساس قضايا اقتصادية وفقر(٤٤).

ودخلت المسالة الكردية في العام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ المرحلة السلمية بعد إعلان حزب P.K.K نبذ العنف ووقف الحرب والعمل على خوض معركة

ديمقراطية وانسحاب مقاتلي حزب P.K.K من جنوب شرق تركيا إلى شمال العراق الذي تحول في هذه المرحلة إلى قاعدة التمركز الرئيسية للحزب عسكريا وسياسيا وفيه يتدرب المقاتلون وفيه تنعقد المؤتمرات وفي هذه الأجواء انعقد بين ٥- ٢٢ آب عام ٢٠٠١ المؤتمر السادس لحزب P.K.K في شمال العراق وأكد المجتمعون وهم كبار قادة الحزب فضلا عن ١٢٨ وفدا للأكراد في العالم على اتباع تعاليم القائد عبدالله أوجلان وحينما كان الحزب يعقد جلساته أرسل أوجلان رسالة من داخل سجنه إلى أعضاء المؤتمر جاء فيها (إن الحل الوحيد لمشكلات تركيا هو المجتمع المدني وقد ينتقد بعضهم ما أفكر فيه والذي يشبه تجاوز الماركسية أنني أقوم بترسيخ حقوق الإنسان والحقوق السياسية على أسس علمية لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية واليونان بتقديمي هدية لتركيا مقابل حل قضايا قبرص وبحر إيجة وهذا لا يتم على شكل معاهدة أو مساومة بل على شكل هدية، اليونان كان رغبتها قتلي مباشرة لكن تركيا لم تجرؤ على ذلك وفي أول تحقيق قالوا لي (إننا سنعطل هذه اللعبة فعلينا حل هذه القضية بشكل أخوي واستوعبت المقصود أن عدم قتلي سبب إحباطا كبيرا لدى اليونانيين لأنهم كانوا يعتقدون بأنني سأكون عنيدا فيما بعد حزب P.K.K من دوني سيكون في إمرتهم ويستخدمونه كما يشاؤون إنه تخطيط في منتهى الدناءة ويجب كتابة تفاصيله بمنتهى الأهمية)[٤٥].

وبعد تخلي حزب P.K.K عن العنف وسيلة لتحقيق أهدافه السياسية تواجه الدولة التركية مشكلة (حراس القرى) أي أولئك الأفراد الذين سلحتهم تركيا من أجل حماية القرى في المناطق الكردية من هجمات P.K.K وقد قارب عدد هؤلاء الحراس ٧٠ ألفا يتوزعون على العشائر الكردية وكان راتب الواحد منهم يصل إلى ٣٠٠ دولار أمريكي شهريا تدفع إلى زعيم العشيرة الذي يقتطع منها ١٠٠ دولار له وللقبيلة[٤٦].

المحور الثاني/حزب اليسار الديمقراطي DSP (Demokratik Sol Partisi)

اولا/الجذور التاريخية لنشأة حزب اليسار الديمقراطي

يعد حزب اليسار الديمقراطي الوريث الشرعي لحزب الشعب الجمهوري فمن خلال حكم حزب الشعب الجمهوري في تركيا وبعد انتخابات عام ١٩٦١ التي أتت إثر الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠ الذي اطاح بحكومة عدنان مندريس وحزبه الديمقراطي إذ أعدم على إثرها مع اثنين من وزرائه وخلال حكم حزب الشعب الجمهوري حتى عام ١٩٦٥ لم يتمكن الحزب من تطبيق نهجه الجديد (يسار الوسط) الذي لم يكن مفهوماً حتى لدى الكثير من أعضاء الحزب[٤٧] وبعد تولي بولند أجويد وزارة العمل عام ١٩٦١ في حكومة الائتلاف المشكلة من حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة بدأت تظهر علامات توجه يساري في سياسة أجويد فانطلاقا من قاعدته السياسية الجديدة بوصفه نائبا عن حزب الشعب الجمهوري في مدينة زويكلداغ بدأ أجويد يدخل البرامج الاشتراكية إلى برنامج الحزب السياسي[٤٨].

وحول استعمال كلمة (يسار الوسط) فقد فسرت تفسيرات متضادة ولكن الفائدة التي تحملها كلمة (يسار الوسط) يذكر (فردا كولاي) أحد أعضاء حزب الشعب الجمهوري إذ ربط (يسار الوسط) بالطريق التقدمي وطريق الإصلاح وبالشكل الذي لا رجعة فيه)[٤٩] وقد تطرق السيد (فتحي جيليك) بان الحزب الذي تشكل قبل عام ١٩٦٠ بحاجة الى شعله لخلق الثقة والتعاون والثورة وحسب وجهة نظرنا بأن مصطلح (يسار الوسط) وسياسته هو تلك الشعلة[٥٠].

لقد أثار تبني حزب الشعب الجمهوري سياسة (يسار الوسط) ردود فعل قوية داخل الحزب وكذلك لدى الأحزاب اليمينية التي كان رد فعلها هو اتهام حزب الشعب الجمهوري بأنه يتجه في سياسته الجديدة نحو الاتحاد السوفيتي إذ أشيع بأن (يسار الوسط هو الطريق إلى موسكو) وقابل حزب

العدالة بشعار (يمين الوسط هو الطريق إلى الله) والحقيقة المؤكدة هو أن الجناح اليساري في الحزب الذي يتزعمه بولند أجويد (سياسة يسار الوسط) أخذ يزداد قوة داخل الحزب[٥١] فقد أوردت جريدة الاشتراكي في عددها الصادر يوم ١٩٦٧/٥/٤ العبارة التالية لعصمت اينونو قوله (كان ظهور بولند أجويد مع عدد من زملائه نوع من الخلاص بالنسبة لي) وقالت الجريدة (إن يسار الوسط إن هو إلا شعار التمرد الذي رفعته فئات مستخدمي الدولة)[٥٢].

وإبان بروز خطر التدخل العسكري لحل الأزمة المستعصية في المجتمع التركي وتصاعد المد اليساري ونفوذ الحزب الشيوعي التركي بين الجماهير (جماهير الشغيلة) التي وصل تعدادها إلى ١٠٠ ألف كان بولند أجويد يرى ضرورة إضفاء طابع خاص على الديمقراطية البرجوازية وعمل على أن يصبح الحزب الشيوعي رسميا وإضفاء الشرعية على عمل اتحادات نقابات العمال اليسارية، هذه التناقضات وسواها في صفوف حزب الشعب الجمهوري أدت إلى انعقاد مؤتمر طارئ للحزب في بداية أيار ١٩٧٢ ذلك المؤتمر الذي انتصر فيه الراديكاليون اليساريون بزعامة بولند أجويد الملهم الروحي لنهج (يسار الوسط)[٥٣].

وفي مرحلة المد اليساري وتوطيد أقدام أحزاب اليسار في عقد السبعينات تلك التي شكلت في عقد الستينات أصبحت الظروف مناسبة لوصول حكومة يرأسها بولند أجويد الى السلطة الأمر الذي حصل في كانون الثاني عام ١٩٧٤[٥٤] وبعد أن أصبح بولند أجويد رئيسا للوزراء عام ١٩٧٤ أطلق العفو السياسي الشامل واتخذ عدداً من الإجراءات التي أقدم عليها حزب الشعب الجمهوري مما أدى إلى كيل من الهجمات الشديدة عليه من قبل التيار اليميني ووصف أجويد بأنه (عميل للشيوعيين) .. وفي مثل هذه الظروف أصبح حزب الشعب الجمهوري الذي مايزال ذو طبقة برجوازية مجبرا على إعادة الاعتبار لذاته ففي حزيران ١٩٧٤ أدخلت تعديلات على

النظام الداخلي للحزب بما فيها قادة تقول (يعتبر حزب الشعب الجمهوري حزباً يسارياً ديمقراطياً)[٥٥].

وبدءاً من العام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٠ عاشت تركيا في الواقع جحيماً حقيقيا العنف الذي أوقفه الانقلاب العسكري استؤنف من جديد ليغطي سريعاً عموم المجتمع[٥٦] وبدءا من انتخابات عام ١٩٧٧ التي كرست انتصاره في العديد من الأقاليم اختار اليمين المتطرف الاستراتيجية الاسوأ، سلسلة من المذابح ضد الأقلية العلوية إذ وقعت مذبحة مرعش عام ١٩٧٩ خلفت أكثر من ١٠٠ قتيل مع عمليات اغتيال طالت اليساريين الليبراليين أيضا والتي نفذت أحيانا لحساب المافيا وتعسكرت الحركة اليسارية التي تنامت سريعا بجموع من الشباب وخاصة العلويين في سياق عملية تفتيت في عام ١٩٨٠ كانت ليس اقل من ٤٠ منظمة اعتمدت خصوماتها التخريبية على تفسير كلمة أو صفة من (الوصايا) تعمل داخل هذا التيار المتفرع أضيف إلى اليسار التركي يسار كردي مكون من البداية من منظمات سلمية ومن ثم عسكرية وهكذا حزب العمال الكردستاني P.K.K والمحرومون القوميون لكردستان KUK خاضوا كفاحاً لا هوادة فيه أوقع مئات القتلى[٥٧] ويرى دانيلوف (إن محصلة المدة الواقعة بين عامي ١٩٧٨- ١٩٧٩ التي قضاها حزب الشعب الجمهوري في السلطة كانت تعني الفشل للنهج الديمقراطي اليساري هذا النهج الذي تسلح به أقدم أحزاب تركيا السياسية وهو حزب الشعب الجمهوري)[٥٨].

وقد استمرت المشاكل السياسية والاقتصادية بالتصاعد حتى انقلاب عام ١٩٨٠ على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المدنية المتعاقبة وكان آخرها قبول رئيس الوزراء سليمان ديميرئل في كانون الثاني ١٩٨٠ على مضض الشروط الأوربية لتقديم المساعدات إلى تركيا عندما اتخذ عدة قرارات اقتصادية شديدة القسوة على الشعب التركي[٥٩].

لقد كانت تركيا عشية انقلاب ١٩٨٠ على أبواب حرب أهلية فعلية بدأت ولو بشكل محدود إذ وصل معدل القتل والاغتيال السياسي حسب التقديرات من ٢٠ - ٣٠ شخص يوميا وسيطرت بعض الفئات من التيار اليساري واليميني على مدن وقرى كاملة بعد طرد القوات الحكومية منها وأطلقت عليها صفة (المناطق المحررة) وقد وصل عدد المنظمات غير الشرعية الـ (٧٤) منظمة منها (٢٤) منظمة يسارية وشيوعية و (١٤) منظمة إسلامية بعضها مذهبية[٦٠].

وبعد مرور حوالي تسعة أشهر على التحذير الذي وجهه العسكريون إلى الأحزاب السياسية المتناحرة تحركت القوات المسلحة التركية في ١٢ أيلول ١٩٨٠ لتولي شؤون السلطة بعد الإطاحة بحكومة سليمان ديمرئل، وجاء في البيان العسكري الذي أذيع بعد الانقلاب إن تحرك العسكريين كان بسبب عجز الدولة وأجهزتها عن العمل وان المؤسسات الدستورية لم تعد محايدة والأحزاب السياسية كانت متطرفة في مواقفها وعدم تعاونها في اتخاذ إجراءات لحماية الدولة[٦١] كما ذكر البيان أيضا سيطرة القوات المسلحة على مقاليد السلطة السياسية وحل البرلمان ووقف نشاط الأحزاب السياسية واتحاد نقابات العمال اليسارية DISK واتحاد النقابات اليميني المتطرف MISK وقبض على العديد من قادة الأحزاب السياسية وفرضت الأحكام العرفية في كل أنحاء البلاد[٦٢].

وقد تم وضع دستور جديد للبلاد (دستور عام ١٩٨٢) وهو الدستور الحالي وقد أعدته إدارة الانقلاب بدقة وعناية فائقة عززت من خلاله من وضعيتها الدستورية ومنحت لنفسها المزيد من صلاحيات التدخل المباشر وغير المباشر في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا مما دفع رجال القانون والسياسة الأتراك إلى وصف دستور عام ١٩٨٢ بأنه عسكرة للدولة والمجتمع[٦٣].

ثانيا / تأسيس حزب اليسار الديمقراطي

قبيل صدور قانون غلق الأحزاب السياسية استقال بولند أجويد من زعامة حزب الشعب الجمهوري، وبعد دخول قانون الاحزاب السياسية حيز التنفيذ بدأت مساعي تأسيس حزب اليسار الديمقراطي من قبل رئيس نقابات العمل التركي TÜKŞ (خليل تونج) Halil Tonç ورجل الأعمال مرتضى جلتك والدكتور سعدي أكمان، إلا أن الضغوط التي مارستها زوجة بولند أجويد (رهشان آرال) إزائهم دفعتهم إلى الابتعاد عن أجويد فبادر المقربون منه إلى استكمال المساعي الرامية لتأسيس الحزب كمدير القلم السري السابق لأجويد (صالح كورت) وغيره، وقد اقتبس الحزب أسلوب تنظيماته من الحزب النقابي السويدي (أولوف بالما) الذي تمثل المرأة وفئة العمال والتجار والحرفيين وممثلي الطبقات الاجتماعية[٦٤] وقد تأسس الحزب في ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٥ بمشاركة ٦١٢ عضوا وبسبب الحظر المفروض على أجويد فقد تزعمت الحزب زوجة أجويد (رهشان ارال)[٦٥] وتأكيدا للنهج الذي اختطه أجويد في إدارة حزب الشعب الجمهوري خلال سبعينات القرن الماضي فقد اتخذ الحزب من الحمام الأبيض الذي يرمز إلى شعار المحبة والسلام التي دعا الها الحزب آنذاك شعارا لحزب اليسار الديمقراطي، وبعد رفع الحظر السياسي عن السياسيين القدماء تولى أجويد زعامة حزب اليسار الديمقراطي[٦٦].

أما فيما يخص برنامج الحزب فهو بعد أن نهج اليسار الديمقراطي الضامن الأساسي لتحديث تركيا وتطورها وترشيح النظام العلماني فيها والذي يقوم على احترام الدين والمذهب والمعتقد بشرط عدم توظيف الدين أو المذهب أو المعتقد في المجال السياسي كما يؤكد البرنامج على أن الحزب يسعى إلى تحقيق استقلالية الفرد والمجتمع من خلال العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة وتطبيق الديمقراطية بشكل حقيقي في السياسة الاقتصادية والاجتماعية[٦٧] كما يؤكد البرنامج على ضرورة تامين الوحدة الوطنية من خلال سيادة القانون وتوفير الحريات وتقوية دور منظمات

المجتمع المدني وحقوق الإنسان والذي يساهم في تقليص النزعات الانفصالية القائمة على أساس اللغة والمذهب والثقافة من مصادر قوتها[٦٨].

أما على صعيد علاقات تركيا الخارجية يؤكد الحزب على الالتزام بالمبادئ الديمقراطية وترسيخها وتقريب المسافة بين تركيا واوربا بما يسرع بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي كما يؤكد الحزب على ضرورة إيجاد حل عادل لمشكلة قبرص والسعي لنيل اعتراف المجتمع الدولي بجمهورية قبرص التركية[٦٩].

وعن مشاركة الحزب في الحياة السياسية فقد مثلت الانتخابات التكميلية عام ١٩٨٦ أول مشاركة للحزب في الحياة السياسية إذ حصل على نسبة ٧,٧% من الأصوات، وبتاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٨٦ شهد الحزب انضمام حزب الشعب الذي تأسس في ٢٦ كانون الأول ١٩٨٦ وبالرغم من حصول الحزب على المرتبة الرابعة من انتخابات ١٩٨٧ النيابية إلا انه اخفق في اجتياز حاجز التمثيل النسبي ويبدو أن ذلك دفع أجويد إلى تقديم استقالته من زعامة الحزب خلال المؤتمر الذي عقده الحزب في ٨ أيار ١٩٨٨ إذ تم انتخاب (نجدة قرة بابا) خلفا له إلا أن اصطدام الأخير بجناح أجويد داخل الحزب دفعه الى الاستقالة وتم انتخاب أجويد لزعامة الحزب خلال المؤتمر المنعقد في ١٥ كانون الثاني ١٩٨٩[٧٠].

وفي منتصف العام ١٩٩٢ شهدت الحياة السياسية في تركيا استئناف أكثر الأحزاب عراقة في تاريخ الجمهورية التركية وهو حزب الشعب الجمهوري CHP الذي تعاقب على رئاسته بعد اتاتورك وعلى امتداد ٤٠ عاما كل من عصمت أينونو وبولند أجويد وجاء هذا الاستئناف إثر السماح للأحزاب المغلقة باستئناف نشاطها إذ جاء CHP ليخلط الأوراق في الساحة السياسية التركية إذ أن قاعدتي حزب اليسار الديمقراطي DSP برئاسة أجويد والحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي SHP برئاسة (أردال أينونو) كانتا تنتميان إليه لذا جرت موجة انتقالات واسعة في صفوف تلك الحزبين إليه

بمن فيهم نواب ورؤساء بلديات ولم تكن الولادة الجديدة لحزب CHP يسيره بل شهدت مناورات ومناقشات وسجالات بين آخر رئيس بولند أجويد وبين ابن رئيسه عصمت أينونو (أردال اينونو) وبعض قياداته الطامحة للزعامة[٧١].

وكانت الاستفتاءات بين وفدي ومندوبي حزب الشعب الجمهوري تجمع على المطالبة بعودة أجويد رئيسا له وقيادة مسيرته الجديدة ولم يمانعِ أجويد من العودة لكنه اشترط جملة شروط أهمها إعادة تأسيس حزب الشعب الجمهوري على أساس حزب اليسار الديمقراطي وفي إطار تنظيمي جديد من القاعدة إلى القمة ولم يلق هذا الشرط تجاوبا مع وفود حزب الشعب الجمهوري، ورأى أجويد أن هناك ضغوطا خارجية لمنع إعادة تأسيس حزب الشعب الجمهوري على أسس حزب اليسار الديمقراطي لأن سياسات وتوجيهات حزب اليسار الديمقراطي لا تنسجم مع بعض الدول الأجنبية يقول أجويد (ألان يعرف كل واحد أية ألاعيب تحاك ضد تركيا إن الحزب الوحيد الذي يريد وبصورة واضحة سياسة خارجية مستقلة عن الحلفاء وسياسة أمنية وطنية هو حزبنا حزب اليسار الديمقراطي، وكذلك يوجد في الاتجاه نفسه هو حزب الرفاه الإسلامي بقيادة نجم الدين اربكان)[٧٢].

وفي انتخابات عام ١٩٩٩ استطاع حزب اليسار الديمقراطي الفوز فيها وتشكيل حكومة برئاسته مع كل من حزب الحركة القومية برئاسة (دولت بهجلي) وحزب الوطن الأم برئاسة مسعود يلماز[٧٣].

إذ حصل حزب اليسار الديمقراطي على ١٣٦ مقعدا من أصل ٥٥٠ وهو عدد مقاعد البرلمان التركي أي بنسبة ٢٢,١% من الأصوات فيما حصل حزب الحركة القومية على ١٢٩ مقعدا أي بنسبة ١٧,٩% وقد حصل حزب الوطن الأم على ١١١ مقعدا أي ١٥,٤% من أصوات الناخبين[٧٤] وإن أهم الأحداث التي شهدتها حكومة أجويد هي الأزمة الاقتصادية التي حدثت في عام ٢٠٠١ وكان أبرز ملامحها هبوط سعر الليرة التركية بنسبة ٤٠% في

يوم واحد وتم سحب ما بين ٦ - ٧ مليار دولار من احتياطي البنك الدولي خلال مدة اسبوعين لمواجهة التضخم البالغ ٩٠% وقد تمخضت هذه الأزمة اندلاع المظاهرات في العديد من المدن التركية[٧٥] وبعد استقالة كل من رئيس البنك المركزي ومستشار الخزينة اصبحت باخرة الاقتصاد التركي بدون قبطان وأن أجويد وبناءً على وعده حسب الاتفاق الذي توصل إليه مع صندوق النقد الدولي من أجل الوصول إلى حل الأزمة الاقتصادية اخذ يبحث عن اسم لحل هذه الأزمة فاتصل برئيس البنك العالمي في واشنطن ويدعى (جيمس ولفين صون) علما أن البنك العالمي يعد من البنوك التي تعمل على نطاق العالم ولها علاقات واسعة مع تركيا بعد صندوق النقد الدولي حتى أن رئيس البنك العالمي كان يتقرب إلى تركيا بشكل ودي وقد استفسر من أجويد لماذا لم تكلف هذه المهمة إلى نائب البنك الدولي والخبير الاقتصادي التركي الأصل (كمال درويش) وقد علق هذا الأسم في ذهن رئيس الوزراء أجويد وقد اتصل به ودعاه إلى تركيا ولم يشعر أجويد بضرورة الاستفسار عن علاقات (درويش) الذي يعيش في أمريكا منذ سنين طويلة وكذلك لم يستفسر عن سبب إعطاء رئيس البنك العالمي هذا الاسم علما بأن (درويش) كان يحمل الهوية اليسارية الديمقراطية[٧٦].

كما بدأت الصحف التركية ومنها صحيفة (جمهوريت) تنشر اخباراً بخطوط عريضة عن مجيء (درويش) مبينة أن وراء هذه الخطة جهات أخرى تريد التدخل في سياسة تركيا وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية تريد تطبيق خطط كثيرة وكذلك بدأ بعض كتاب صحيفة (جمهوريت) بنشر مواضيع مختلفة حول (درويش) يريد إسقاط الحكومة كل هذه الأمور كانت تدعو أجويد بأن يقول (إن الخطأ الوحيد في حياته والذي ندم عليه هو (كمال درويش) وبعد ذلك قدم أجويد تصريحات حول تكليفه لمجيء درويش وعن موافقة من داخل الحكومة قائلا (أنا الذي كلفته بالمجيء ... حتى

عندما اقترحت اسمه لم يعرفه أحد ... وأن الأصدقاء وافقوا على رأيي لأنني أنا الذي اقترحته)[٧٧].

وحول الضغوط الخارجية التي لم ترغب ببقاء حزب اليسار الديمقراطي في السلطة في تركيا والعمل على إسقاطه وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية كتب (جنكيز جاندار) بتاريخ ٢٠٠١/١١/٣٠ مقالا جاء فيه (بأنه في اليوم الذي قررت فيه أمريكا وضع العراق ضمن الدول التي تحمي (الإرهاب) كان أجويد وحزبه حزب اليسار الديمقراطي لا يبقى في الحكم وأن هذا التخمين الذي كتبه جاندار قد أصبح واقع حال بعد هجوم الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، وبعد استقالة وزير الخارجية (اسماعيل جم) وتسلم (شكري سيناكول) هذا المنصب، وقد فسر تخمين الكاتب جاندار بالشكل الآتي (إن أمريكا كانت قد وضعت العراق في خططها وكانت تريد الدخول إلى العراق عن طريقنا وكانوا صريحين في مطلبهم ففي ١٧ ايلول ٢٠٠١ عند ذهابي إلى أمريكا بصفتي وزيراً للخارجية التركية رأيت خطة أمريكية لاحتلال العراق وكانوا يفكرون في النزول إلى قلب العراق عن طريق معبر يفتح من تركيا ولكن كان هناك خطر يواجه تركيا عندها بدأ هذا المعبر من الاسكندرونة ومرسين ويمكن اعتبار هذا الشيء احتلال لتركيا) ومن الطبيعي أن أجويد رفض مطالب الولايات المتحدة الأمريكية فهل من الممكن أن توافق أمريكا على بقاء أجويد في السلطة بقدر رفضه لمطالبهم)[٧٨].

ولم يكتب لحزب اليسار الديمقراطي الاستمرار إذ أصبحت الحكومة التي يترأسها أجويد محط انتقاد الرأي العام بسبب كبر سن أجويد حالته الصحية وقد تزامن ذلك مع الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد التركي في شباط ٢٠٠١ ورغم ذلك فقد جدد الحزب خلال مؤتمره المنعقد في ٢٩ نيسان ٢٠٠١ انتخاب أجويد زعيما له مما فسح المجال أمام بروز الانتخابات والانشقاقات بين صفوف الحزب اذ بادر نائب رئيس الوزراء (حسام الدين

أوزكان) إلى تقديم استقالته من عضوية الحزب ومن منصبه في ٨ تموز ٢٠٠٢ وبعد اسبوعين أقدم ٧ وزراء و ٦٣ نائبا إلى تقديم استقالاتهم من الحزب كما أفضت هذه التطورات إلى تراجع شعبية حزب اليسار الديمقراطي وإخفاقه في اجتياز حاجز التمثيل النسبي في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٢[٧٩].

وقبيل انتخابات عام ٢٠٠٢ استقبل الرئيس الأمريكي جورج بوش رجب طيب أردوغان بصفته الرئيس العام لحزب العدالة والتنمية[٨٠]، وجرت انتخابات عام ٢٠٠٢ في تركيا وفاز فيها حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان إذ حصل على ٣٤,٤% من الأصوات أي حصل على ٣٦٥ مقعدا في البرلمان من أصل ٥٥٠ فيما هزم حزب اليسار الديمقراطي هزيمة قاسية ولم يحصل حتى ولو مقعد واحدة[٨١].

المحور الثالث / الأحزاب الاشتراكية والشيوعية ١٩٨٠- ٢٠٠٢

للأحزاب اليسارية (اشتراكية وشيوعية) ثوابت مشتركة تتبناها في برامجها وتتلخص بمحاولة تطبيق الأفكار الماركسية – اللينينية في تحقيق طبقات العمال والفلاحين وإقامة سلطة اشتراكية من خلال طبقة العمال واضطلاع الدولة بدور مركزي في إدارة الحياة الاقتصادية وملكية الشعب لوسائل الإنتاج وتصفية الملكيات الخاصة وتحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإزالة الفوارق الطبقية والتوزيع العادل للثروات وإنهاء دور الطبقة البرجوازية ومناهضة كل أشكال الرأسمالية والامبريالية والأحلاف العسكرية الغربية والايدولوجيا القومية والفاشية والتمسك بمفاهيم العلمانية والغاء دور الدين في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، وقدر تعلق الأمر بالديمقراطية الاجتماعية يحاول (اسماعيل جم) توضيح أسسها المتمثلة بالمساواة والسلام والتضامن فيما تمثل أهدافها بتحقيق الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحرية حقوق الإنسان والسلم والتضامن العالمي ويمثل

اليسار التركي ثلاث واجهات رئيسة هي: أحزاب اليسار الديمقراطي والأحزاب الاشتراكية والأحزاب الشيوعية[٨٢].

١- **الحزب الشعبي Halkçi Partisi (HP)**

يعد الحزب الشعبي أول حزب يساري تأسس بعد انقلاب ١٩٨٠ اذ أعلن عن تشكيله في ٢٠ أيار ١٩٨٣ برئاسة (نجدت جالب) الذي عمل مع (عصمت أينونو) في منصب مدير القلم السري ومحافظا لمدينة ازمير في عهد حكومة أجويد وعمل مستشارا لرئاسة الوزراء في الحكومة الانتقالية بعد انقلاب ١٩٨٠، أما فيما يخص برنامج الحزب فهو حزب ديمقراطي اجتماعي علماني ويعتبر العلمانية تعني الحيادية إزاء المعتقدات الدينية ويؤكد على حرية الفكر والمعتقد والالتزام بمبادئ أتاتورك والمبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان وسلطة وسيادة الشعب واعتماد الديمقراطية نهجا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويرفض التوجهات الانفصالية مؤكدا على وحدة تركيا، وفي المجال الاقتصادي يدعو الحزب إلى أن تكون وسائل الإنتاج بيد المجتمع وتقوم الدولة بدور رئيسي في ادارة الحياة الاقتصادية والقضاء على كل مظاهر البطالة وفي مجال السياسة الخارجية يلتزم الحزب بنهج أتاتورك في دمج تركيا بالعالم الغربي بما يحقق مصالح تركيا الاستراتيجية[٨٣].

٢- **الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي Sosyal Demokrat**

تأسس هذا الحزب في ٦ حزيران ١٩٨٣ على يد (أردال أينونو) وهو الوريث لحزب الشعب الجمهوري المنحل وممثلا لأحزاب اليسار الديمقراطي وشارك في تأسيس الحزب أربعة من رؤساء نقابات العمال وشارك الحزب في الانتخابات البلدية ١٩٨٤ وحصل ٢٢,٣% من الأصوات وانضم عدد آخر من رؤساء مختلف النقابات إلى الحزب الذي بات يمثل طبقة العمال، وقد أكد (أرادل أينونو) على ضرورة توحيد أحزاب اليسار الديمقراطي في حزب واحد، وقد عرف الحزب نفسه ممثلا لطبقة العمال إذ أكد في برنامجه

تمثيل تطلعات العمال والفلاحين والكادحين في المدن والقرى والتزامه بالنظام الجمهوري العلماني كما كان لاندماج الحزبين أثر كبير في رفع أصوات الحزب في الانتخابات النيابية عام ١٩٨٧ واحتلاله المرتبة الثانية وكان الإنجاز الأكبر الذي تحقق في الانتخابات البلدية عام ١٩٨٩ حلوله بالمرتبة الأولى بحصوله على ٢٨,٧% وفوزه برئاسة ٣٣ بلدية بضمنها استانبول وأنقرة وأزمير إلا أن الفساد وسوء الإدارة لبعض إدارات البلديات فسح المجال أمام الانشقاقات بين صفوف الحزب(٨٤).

٣- الحزب الاشتراكي Sosyalist Partisi (SP)

تأسس الحزب الاشتراكي في ٢١ شباط ١٩٨٨ بزعامة (دوغو بيرينجك) Doğu Perinçek * ويعرف الحزب نفسه على أنه حزب العمال والفلاحين والمثقفين والاشتراكيين في تركيا وليس للحزب امتدادات او اتصالات بأي حزب أو حركة سياسية قبل انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ كما ينفي ارتباطاته بأية حركة خارجية ويحاول الحزب تطبيق نظرية الطبقة العاملة العالمية وإيصال الطبقة العاملة إلى السلطة بشكل ديمقراطي على وفق الضوابط والشروط المتاحة في تركيا ولا يسعى إلى تقليد الحركات الاشتراكية الأخرى، ويؤكد برنامج الحزب أن كل الإجراءات العلمانية الخاصة بغلق الطرق والزوايا وإلغاء السلطنة والخلافة وغيرها من الإجراءات قد حسبت في صالح العمال ويسعى إلى الالتزام بهذه الإجراءات، ويسعى الحزب إلى إدامة الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية وإنهاء كل أشكال وجود الإمبريالية في تركيا بما فيها القواعد العسكرية * وسحب تركيا من حلف شمال الأطلسي والحيلولة دون انخراط تركيا في أي حلف غربي بما في ذلك انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي(٨٥).

٤- حزب العمال Işçi Partisi (IP)

تزامنا مع رفع دعوى غلق الحزب الاشتراكي بادرت قيادات الحزب إلى تأسيس حزب العمال في ١ آذار ١٩٩٢ وبعد صدور قرار الغلق انضم

بيرنيجك إلى الحزب الجديد إذ تم انتخابه زعيما له في ٢٦ تموز ١٩٩٢ وبتاريخ كانون الأول ١٩٩٢ شهد الحزب اندماج حزب جديد إليه هو حزب العمال القروي التركي ويشير برنامج الحزب إلى أنه حزب للعمال والفلاحين والكادحين والقرويين والحرفيين وجميع الصناعيين الوطنيين وعلى أنه مظلة تجمع الثوريين الأتراك والقوميين الاشتراكيين، ويرى برنامج الحزب إن إمكانية حل المسألة الكردية هو من خلال وضع حد للتدخلات الأجنبية والامبريالية وفي المجال الاقتصادي يدعو الحزب إلى تحقيق رفاهية الشعب وإلى إنهاء الوجود العسكري والقواعد الأجنبية في تركيا وإنهاء المساعي الهادفة إلى انضمام تركيا للاتحاد الأوربي كما يدعو الحزب إلى اتخاذ خطوات حادة لضم قبرص التركية إلى تركيا(٨٦).

٥- حزب ديمقراطية الشعب Halkin Demokrasi Partisi

تأسس في ٧ أيار ١٩٩٣ تحت أسم حزب الديمقراطية الذي تزعمه (يشاركيا) وفي ١٢ كانون الاول ١٩٩٣ عقد الحزب مؤتمره الأول وانتخب (خطيب دجلة) زعيما له والذي لم يتوان عن إظهار تأييده لحزب العمال الكردستاني، وقد أصدرت المحكمة الدستورية قرارها المرقم ١٩٩٤/٢ بغلق الحزب في ١٦ حزيران ١٩٩٤ وبعد قرار الغلق فرّ نواب الحزب إلى بروكسل فيما بادر أعضاء الحزب في ١١ أيار ١٩٩٤ بزعامة (مراد بوزلاك). وفي المجال السياسي دعا الحزب إلى وضع دستور جديد لتركيا يكون أكثر ديمقراطية وترسخياً لمبادئ الحرية وحقوق الإنسان والغاء الفوارق بين الأديان والمذاهب والأعراق، وقد اخفق الحزب في اجتياز حاجز التمثيل النسبي في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٥ وإثر ذلك عقد الحزب مؤتمرة في ٢٣ حزيران ١٩٩٦ الذي شهد انزال العلم التركي ورفع علم حزب العمال الكردستاني وصور عبد الله أوجلان وبعد القبض على أوجلان تراجعت أصوات الحزب في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٩ وبتاريخ ٢٩ كانون الثاني

١٩٩٩ رفعت دعوى لغلق الحزب بسبب دعمه ومساندته لحزب العمال الكردستاني(٨٧).

٦- **حزب الديمقراطية والسلام**

تأسس حزب الديمقراطية والتغيير في ٣ نيسان ١٩٩٥ بزعامة (إبراهيم أقصوي) ولاحتواء برنامج الحزب على توجهات انفصالية رفعت دعوى لغلق الحزب في المحكمة الدستورية في ٦ حزيران ١٩٩٥ مما دفع أنصار الحزب إلى تأسيس حزب جديد حمل أسم حزب الديمقراطية والسلام في ١٩ آذار ١٩٩٦ بزعامة (رفيق قرة كوج) فبادر أعضاء حزب الديمقراطية والتغيير إلى الانضمام الى الحزب الجديد، وتعد انتخابات عام ١٩٩٩ أول مشاركة للحزب في الحياة السياسية وبالرغم من توجهاته الكردية فقد عجز الحزب عن اجتياز حاجز التميل النسبي واحتل المرتبة الأخيرة في قائمة المشاركين في هذه الانتخابات.

٧- **حزب الحرية والديمقراطية**

تأسس باتحاد حزبي (معا نبني المستقبل) والحزب الاشتراكي المتحد في ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٦ والحزب الأخير تأسس في الأصل بعد رفع دعوى لغلق حزب الوحدة الاشتراكي في ٨ حزيران ١٩٩٤ وبتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٩٥ شهد الحزب التحاق أعضاء حزب الثورة الاشتراكي الذي تأسس عام ١٩٩٢، وقد انحصر برنامج الحزب بالتطرق إلى المسائل الداخلية إذ فسر العلمانية على أنها المساواة في العبادة والمعتقد والمذهب وتبني مبدأ تسلم الطبقة العاملة للسلطة بالطرق السياسية والديمقراطية إذ يعتبر الحزب نفسه ممثلا لجميع المثقفين والعمال والفلاحين وفي المجال الاقتصادي يدعو الحزب إلى تولي إدارة الشعب للحياة الاقتصادية ومعارضة اقتصاد السوق والخصصة والقضاء على كل أشكال الرأسمالية والامبريالية، وبالرغم من تقدمه على جميع الأحزاب الاشتراكية في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٩ إلا

إن الحزب فشل في اجتياز التمثيل النسبي ولتجاوز ذلك فقد لجأ إلى الدخول في اتفاق مع الحزب الاجتماعي والديمقراطي لخوض الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٢، وقدر تعلق الأمر بالحزب الاجتماعي الديمقراطي فإن هذا الحزب يعد أيضا من إفرازات الانقسامات الداخلية التي تعرض لها حزب اليسار الديمقراطي إذ سعت النائبة من مدينة آيدن (سما بيشكنسوت) إلى الوصول إلى زعامة حزب اليسار الديمقراطي خلال مؤتمر الحزب المنعقد في ٢٩ نيسان ٢٠٠١ إلا إن أنصار أجويد لم يسمحوا لها حتى بالقاء كلمتها في المؤتمر فقد استقالت من الحزب في ١ أيار ٢٠٠١ وأسست في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٢ الحزب الاجتماعي الديمقراطي(٨٨).

٨- حزب السلطة الاشتراكي (شيوعي) Sosyalist Iktider Partisi SIP

بزعامة (علي أوندر اوندوش) وأكد في برنامجه حق الأكراد في الحياة وتقرير المصير والانفصال ونظرا لتعارض ذلك لأحكام الدستور وقانون الأحزاب السياسية بادر المدعي العام الجمهوري إلى رفع دعوى لغلق الحزب في المحكمة الدستورية مما دفع أعضاء الحزب إلى تأسيس حزب جديد هو حزب السلطة الاشتراكي الذي تزعمه (ايدمير كولز) وأعلن الحزب مناصرته للشيوعية ويعد برنامج الحزب ممثلا لطبقة العمال من مختلف الانتماءات ويسعى إلى تطبيق المبادئ الاشتراكية في تركيا من خلال إقامة سلطة اشتراكية اعتمادا على العمال وإلغاء الطبقات ومواجهة التيارات القومية والفاشية، وفي المجال الاقتصادي يدعو الحزب إلى قيام العمال بدور رئيس في الحياة الاقتصادية وإنهاء وجود المؤسسات الرأسمالية أما فيما يخص نظرته إلى السياسة الخارجية فهو يقف ضد جميع الأحلاف والاتفاقات العسكرية والسياسة الغربية ويدعو إلى إقامة علاقات متوازنة مع جميع دول العالم وقد أخفق الحزب في أول مشاركة له في انتخابات عام ١٩٩٩ النيابية باحتلاله المرتبة الأخيرة.

٩- الحزب الشيوعي التركي Türk Komünist Partisi

بتاريخ ٩ ايلول ١٩٩٦ تأسس حزب العمال الاشتراكي بزعامة (محمد أوندر آركوتول) وبتاريخ ١٩ تموز ٢٠٠٠ انشقت مجموعة من أعضاء الحزب بزعامة (يالجين جريت) وأسست الحزب الشيوعي ولتعارض كلمة (شيوعي) مع أحكام المادة ٩٦ من قانون الأحزاب السياسية بادر المدعي العام الجمهوري برفع دعوى غلق الحزب مما دفع أعضاءه إلى اتخاذ قرار حل الحزب والانضمام إلى حزب السلطة الاشتراكي الذي عقد مؤتمره السادس في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠١ واتخذ قراره بالاتحاد مع الحزب الشيوعي وأصبح أسم الحزب بعد الاندماج (الحزب الشيوعي التركي) الذي تزعمه (أيدمير كولر) ويؤكد الحزب بأنه الممثل الوحيد لطبقة العمال ويعتبر الحركة الاشتراكية وسيلة للعمل السياسي وان الحزب ذو خاصية عالمية شاملة يستمد أفكاره من الماركسية اللينية فهو جزء من الحركة الشيوعية العالمية وفي السياسة الخارجية يدعو الحزب إلى مقاومة كل أشكال الإمبريالية العسكرية والسياسية والثقافية والتعاون مع الأنظمة الاشتراكية وفي أول مشاركة له في انتخابات عام ٢٠٠٢ النيابية أخفق في اجتياز التمثيل النسبي وحل بالمرتبة الأخيرة[٨٩].

الخاتمة

وضع انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ في تركيا حدا للفوضى والاغتيالات والنشاطات الثورية التي كانت السمة البارزة لعقد السبعينات وتحديدا المدة الواقعة ١٩٧٧- ١٩٧٩ وكان قائد الانقلاب العسكري الجنرال كنعان أيفرن هو الذي حكم تركيا لغاية عام ١٩٨٩ وخلال هذه المدة سن دستور ١٩٨٢ واتخذ شكل اليسار التركي في المدة ما بين (١٩٨٠- ٢٠٠٢) ما يمكن توضيحه في النقاط الأتية:

١- حزب العمال الكردستاني الذي تأسس ١٩٧٨- ١٩٧٩ والذي يمثل اليسار المسلح على يد عبدالله أوجلان، وقد بدأ الحزب حركته المسلحة في ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٤ ودخل في صراع عنيف مع القوات الحكومية التركية وكان هذا الصراع قد كلف الدولة التركية ملايين الدولارات وزهقت أرواح من الطرفين، وأصبح هذا الحزب أيضا ورقة ضغط تستغلها الدول الإقليمية والدولية للضغط على تركيا لكي تدفعها إلى مساومات مقابل إطلاق يدها لسحق الحركة الكردية واليسارية بحجة (الإرهاب) وإن هذا الشكل من اليسار المسلح لم يجد نفعا ولم يستطع تحقيق إنجازات تذكر على العكس كان الضرر والإهمال والفقر السمة البارزة لمحافظات كردستان تركيا.

٢- أما الوجه الأخر لليسار التركي هو اليسار الديمقراطي (السلمي) الذي ينبذ العنف للوصول إلى أهدافه وهذا النهج استطاع الوصول إلى الحكم هو إن حزب اليسار الديمقراطي حزب معتدل ويمثل (يسار الوسط) الذي تبناه رئيس الوزراء الراحل بولند أجويد وثمة سبب آخر هو عدم ارتباط الحزب باجندة خارجية الأمر الذي جعل منه حزباً وطنياً تركياً وكذلك شخصية رئيس الحزب أجويد الكاريزمية والشعبية وإخلاصه ونزاهته وامانته من وجهة نظر الأتراك مما جعل الكثير من الأتراك من غير اليساريين يصوتون لهذا الحزب وقد ذكر لي الأستاذ (حسن بتماس) مسؤول التشكيلات الإعلامية لحزب السعادة الوطني الذي كان يقوده رئيس الوزراء الراحل نجم الدين أربكان ان اليسار الديمقراطي هو أكثر فائدة بالنسبة لنا رغم الاختلاف الايدولوجيا بيننا لكنه أرحم من الأحزاب القومية التركية المتطرفة مثل (الذئاب الرمادية) ....الخ وعندما سالته عن ممارسة العنف والاغتيالات ومن الذي يقوم بذلك قال وبصراحة إن الأحزاب القومية المتطرفة هي التي تقوم بذلك وأن التيار اليساري أيضا يمارس العنف ولكن من منطق الدفاع عن النفس.

٣- اما الأحزاب اليسارية سواء الاشتراكية منها أو الشيوعية فكانت في هذه المدة أحزاباً ضعيفة لم تستطع تنفيذ برامجها واستقطاب الجماهير التركية لأسباب عديدة منها ضعف وعدم تماسك تنظيمها واعتمادها على الخارج وعدم وجود قائد سياسي ذو شخصية قيادية يستطع استقطاب الجماهير فبقيت احزاباً هشة وليس لها دور فاعل في الحياة السياسية في تركيا وقد بالغت الأحزاب اليسارية في برامجها وخطابها السياسي في معاداة الدول الرأسمالية وابتعاد تركيا عن الدول الغربية وان هذه الأحزاب اليسارية لم تراع مصالح تركيا الاقتصادية بالارتباط مع هذه الدول وان خطابها كان مجرد عداء أيدلوجي مبالغ فيه لكن الاستثناء هو حزب اليسار الديمقراطي الذي اتبع سياسة متوازنة.

٤- الأمر المهم الذي توصل إليه البحث هو أن الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية الرأسمالية ألقت بثقلها الاقتصادي والاستثماري من خلال شركاتها في تركيا ولم يسمح بنمو نظام يساري حتى ولو معتدل فكان التيار اليساري والاشتراكي يلاقي ضغطا اقتصاديا من الخارج، وإن ارتباط تركيا بالمنظومة الغربية والإسرائيلية عسكريا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا من شأنه أن يجهض أي وجود لليسار التركي ويعرقل برامجه ومشاريعه التي من الممكن أن نخدم المواطن التركي.

Left-wing in Turkey 1980 - 2002

By:Dr.Hamid M. Taha AL-Sweidany,
Regional Studies Center, Mosul University.

Abstract

The left - wing in Turkey 1980 - 2002 took a different path from what it was before the coup of September 12, 1980. At this research, we have shed light on the outline of the Turkish Left - wing during this important stage, which took multiple forms; from this point of view, the study has been divided into three axes, introduction and conclusion. The first axis represents the armed line; the (PKK), while the second axis represents the peaceful direction; the (DSP) 1980 - 2002. The third trend is the rest of the left - wing parties, which is entitled the(socialist and communist parties from 1980 to 2002). The study has come to a group of important conclusions concerning the history of the Turkish left - wing during this period.

الهوامش

(*) الماوية: هي مبدأ فكري شيوعي والماوية نسبة الى (ماوتسي تونغ) ١٨٩٣– ١٩٧٦ مؤسس أكبر دولة في العالم في الصين تولى الحكم مدة ٢٧ سنة منفذاً كل سياسات الصين الزراعية والصناعية والعسكرية والاجتماعية والفنية تبنى المذهب الماركسي واسس الحزب الشيوعي الصيني ١٩٢٥ حرك ماو الثورة حيث أرسى أول نواة ثورية في مسقط رأسه هونان وفي عام ١٩٤٩ اعلن تأسيس جمهورية الصين الشعبية متخذا لدولته اشتراكية خاصة.

– عبدالله اوجلان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية (المدينة الرأسمالية عصر الالهة غير المقنعة والملوك العراة)، ط٢، المجلد الثاني، ترجمة زاخوشيار، (د.م– ٢٠٠٩) ص ١٣٤.

(١) احمد شميم، مأساة اليسار التركي، مجموعة مؤلفين: تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ط١، مؤسسة الابحاث العربية (بيروت– ١٩٨٥) ص ١٥٣- ١٥٤. للمزيد ينظر حامد محمد طه السويداني، التيار اليساري في تركيا ١٩٢٣- ١٩٨٠ : دراسة تاريخية، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٣١، مركز الدراسات الإقليمية (جامعة الموصل– ٢٠١٣).

(٢) منهل الهام عبد ال عقراوي، العلاقات التركية الإيرانية ١٩٧٩- ١٩٨٩ اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الموصل– ٢٠٠٨) ص ٩١.

(٣) عبد الله اوجلان، مختارات، منشورات حزب العمال الكردستاني (د.م– ١٩٨٥) ص ٥٤.

(٤) وصال نجيب العزاوي، حزب العمال الكردستاني، دراسات ستراتيجية العدد ٣٣ (جامعة بغداد – ٢٠٠٢) ص ٢٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(6) Hakki Öznur, DERIN SOL, Çatismalar - Cinayetler Infazlar, Altan Matbuultd, 2Baski (Istunbul - 2006) s. 627

(7) A.E. S. 628.

(٨) ايمن خليل الشهواني، التركيبة القومية والدينية في تركيا وتأثيرها اقليمياً ودولياً ١٩٨٠ – ٢٠٠٢: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الموصل– ٢٠١٣) ص ٦٠.

(٩) اوجلان، مختارات ... ص ٦١ – ٦٨.

(١٠) وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، ط١، دار النشر للدراسات والنشر (حلب– ٢٠٠٨) ص ٢١٩.

(١١) عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسية العامة، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (ابو ظبي– ٢٠٠٨) ص ١٦٨.

(١٢) فوزي محمد صالح وهب ال أسود، سليمان ديمرئل وحزب الطريق الصحيح ١٩٨٣-١٩٩٧، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الموصل- ٢٠١٢) ص ٣٦.

(١٣) لوسيل دبليو بنفسز، ازمة السياسة التركية ١٩٥٠- ١٩٨٤، ترجمة حسن نعمة سعدون (بغداد – د ت)، ص٧٦.

(١٤) جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت – ١٩٩٨)، ص٢٤.

(١٥) رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من اتاتورك الى اربكان، ط١، دار الشروق (القاهرة – ١٩٩٩) ص ١٤٠

(١٦) اوجلان، مختارات ..ص٦٢.

(١٧) وصال نجيب العزاوي، القضية الكردية في تركيا: دراسة في التطوير السياسي للقضية الكردية منذ بدايتها حتى عام ١٩٩٣، اطروحة دكتوراه غير منشوره (جامعة بغداد – ١٩٩٤)، ص١٥٨.

(١٨) ابراهيم الداقوقي، اكراد تركيا، ط١، دار المدى للثقافة والنشر (بيروت- ٢٠٠٣) ص ٢٩٦.

(١٩) المصدر نفسه .. ص ٢٩٨ للمزيد ينظر.

- Idris Bal "Instability in the Middle East and the Relevant Role of the P.K.K." in Idris Bal (ed) Turkish Foreign policy in post cold war. Era (U.S, 2004)

(٢٠) الداقوقي، أكراد تركيا ... ص ٢٠٠٣

(٢١) سالار أوسي، تركيا وأمريكا: من الأقطاب المتعددة الى نظام القطب الواحد، ترجمة يوسف ابراهم الجهاني، ملفات تركية، دار حوران للطباعة والنشر (دمشق- ٢٠٠٠) ص ٩٧ – ٩٨.

(٢٢) فوزية صابر، دراسات في القضية الكردية في تركيا وتداعيات ازمة اوجلان، ارشيف مركز الدراسات الإقليمية، وحدة البحوث السياسة ، رقم الملفة ٩٨ (جامعة الموصل – د. ت). ص ٨

(٢٣) العزاوي، القضية الكردية في تركيا ... ص ١٨٦.

(٢٤) العزاوي، حزب العمال الكردستاني ... ص ٨١.

(٢٥) هانتيس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد: التحدي الماثل امام كل من اوربا والولايات المتحدة، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان (الرياض- ٢٠٠١) ص ٧٦.

(٢٦) العزاوي، القضية الكردية في تركيا ... ص ١٨٧.

(٢٧) سعد حقي توفيق، العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وايران مجلة العلوم السياسية، العدد ٤١، السنة ٢١ (جامعة بغداد– ٢٠١٠) ص ١٠.

- Ümit ÖZDAĞ, Türkiye Kuzey Iraq Ve P.K.K. (Ankara - 2001)

(٢٨) رضوان، موقف التيار الإسلامي ... ص ٢٨٦. وكذلك ينظر:

– محمد نور الدين، الأكراد في تركيا: النمط الجديد للمواجهة، مجلة شؤون تركية، العدد١ (بيروت – ١٩٩٢) ص٩ .

(٢٩) العزاوي، القضية الكردية في تركيا ... ص ١٩٥.

(٣٠) رضوان، موقف التيار الإسلامي .. ص ٣٠٦.

(٣١) كرامر، تركيا المتغيرة ... ص ٨٢.

(*) ليلى زانا: هي سياسية وناشطة كردية ولدت في ٣ مايو ١٩٦١ في إحدى البلدات القريبة من مدينة ديار بكر التي تقطنها غالبية كردية انتخبت ليلى زانا لعضوية البرلمان التركي سنة ١٩٩١ ولكنها سجنت بعد ثلاث سنوات منحت ليلى زانا جائزة ساخاروف من قبل البرلمان الأوروبي سنة 1995 ولكنها لم تتمكن الحصول عليها الا بعد افراجها من السجن في العام2004 ، متاح على الموقع:

- http: // ar.wikipedia.org / wiki / ليلى زانا

(٣٢) العزاوي، القضية الكردية في تركيا ... ص ١٩٥

(٣٣) وهرام بتروسيان، سياسة تركيا تجاه كردستان العراق وأمريكا ١٩٩١– ٢٠٠٣، ترجمة عن الفارسية نزار ايوب كولي، ط١، مركز الدراسات الكردية وحفظ الوثائق (جامعة دهوك – ٢٠٠٨) ص ٥٤ – ٢٥

(٣٤) آسا لندكرين، السياسة التركية حيال إقليم كردستان العراق ترجمة مصطفى نعمان احمد، مراجعة احسان عبد الهادي الجرجفجي، ط١، دار المرتضى (العراق – ٢٠١٣) ص ٥٩.

(٣٥) المصدر نفسه .. ص ٧٠.

(٣٦) بتروسيان، سياسة تركيا تجاه كردستان .. ص ٢٦–٢٧.

(٣٧) إف. ستيفن لارابي و لان او. ليبير، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، ترجمة محمود احمد عزت البياتي، بيت الحكمة (بغداد– ٢٠١٠) ص ٢٣٥– ٢٣٦.

(٣٨) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الإسرائيلية، ط١ (بيروت – ١٩٩٧) ص ٦٣.

(39) H.j. Park & G. Euller, Turkey's Kurdish Problem (New York - 2000) p.97

(٤٠) صابر، دراسات في القضية الكردية .. ص٦.

(٤١) نوال عبد الجبار الطائي، المتغيرات السياسة التركية تجاه المشكلة الكردية ١٩٩٩– ٢٠٠٦، ارشيف مركز الدراسات الإقليمية، وحدة البحوث السياسية (جامعة الموصل – ٢٠٠٦) ص ٦.

(٤٢) بياز مصطفى سيفدين، المسالة الكردية في العلاقات الأمريكية التركية ١٩٩١– ١٩٩٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الموصل – ٢٠٠٩) ص ٢٥٣. وكذلك ينظر.

-Tuncay Ozkan, Abdullah Ocalan: Neden Verildi? Nasil yakalandi? Ne Olack, Alfa yayinlari (Istanbul - 2005) s. 169

(43) Cüneyt Arcayürek, Bir Özürlük Tutkunu Bülent Ecevit (Istanbul-2006) s. 344

(٤٤) حامد محمد طه السويداني، بولند أجويد ودوره في السياسة التركية ١٩٥٧ – ٢٠٠٢ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الموصل – ٢٠١٠) ص ٩٧.

(٤٥) رضوان، موقف التيار الاسلامي ... ص ٣٦٦–٣٦٧.

(٤٦) المصدر نفسه .. ص ٣٦١.

(٤٧) يوسف ابراهيم الجهماني، اتاتوركية القرن العشرين، سلسلة ملفات تركية، ط١، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع (دمشق– ٢٠٠٠) ص ٤١.

(٤٨) تدخلات امريكا في البلدان الإسلامية، تركيا، سلسلة وثائق وكر الجاسوسية، رقم ٤١، منشورات الوكالة العالمية (بيروت – ١٩٩١) ص ٣٤.

(49) Ridvan akar- candündar, Ecevit Ve gizli arsivi Baski2, Image Kitaberi yayinlari (Ankara - 2008) s. 114

(50) A.E. S. 115

(٥١) فاضل كاظم حسين، الأحزاب السياسية في تركيا: دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية ١٩٧٠– ١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة (الجامعة المستنصرية – ١٩٨٨) ص ٤٦.

(٥٢) حكمت قفلجملي، مسائل الثورة في العالم الثالث (الامبريالية والنموذج التركي) ترجمة ف. لقمان، ط١، دار الحداثة للطباعة (بيروت– ١٩٨١) ص ١٧١.

(٥٣) الجهماني، اتاتوركية القرن العشرين.. ص ٤٥.

(٥٤) المصدر نفسه .. ص ٤٩.

(٥٥) المصدر نفسه .. ص ٥٠.

(٥٦) حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسين عمر، ط١، المركز الثقافي العربي (كلمة) (بيروت– ٢٠٠٩) ص ٩١.

(٥٧) المصدر نفسه .. ص ٩٢ – ٩٣.

(٥٨) فلاديمير ايفانوفيش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني ط١، دار حوران للطباعة والنشر (دمشق – ١٩٩٩) ص ٣٤٦.

(٥٩) فاروق توفيق ابراهيم، العلاقات الاقتصادية العربية التركية في مجال النفط والمياه ١٩٧٠ – ١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد– ١٩٨٧) ص ٨.

(٦٠) مشرف وسمي الشمري، تدخل الجيش في السياسة التركية، بحث غير منشور، ارشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل. ص ١٠.

(٦١) وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية ١٩٦٠ – ١٩٨٠، مركز الدراسات الدولية (بغداد– ٢٠٠٥) ص ١٠٠.

(٦٢) هلال، السيف والهلال ... ١٤١.

(٦٣) طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية: تفكيك القبضة الحديدية، في علي حسين باكير واخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير محمد عبد العاطي، ط١، مركز الجزيرة للدراسات (قطر – ٢٠١٠) ص ٧٢.

(٦٤) جمال كمال اسماعيل عباس، الحياة الحزبية في تركيا ١٩٨٣ – ٢٠٠٢ دراسة تاريخية سياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الموصل – ٢٠١١) ص ١٠٨

(65) GENEL MERKEZI, DSP: Demokratik Sol Parti Programi, (Ankara - 2003) S.7

(٦٦) عباس، الحياة الحزبية في تركيا .. ص ١٠٨.

(67) MERKEZI, A.G.E. S.7

(68) A.E.S. 10

(69) Bülent Ecevit, kibris Gerceği Ve Irak sorunu, DSP Genel Merkezi (Ankara- 2003) s.11.

(٧٠) عباس ، الحياة الحزبية في تركيا .. ص ١١٠.

(٧١) الجهماني، اتاتوركية القرن العشرين .. ص٦.

(٧٢) المصدر نفسه .. ص ٦١.

(٧٣) كرامر، تركيا المتغيرة ... ص ١٤٠.

(74) Erdoğan Günal, Türkiye'de Siyasal Partiler Ve Güncel Siyaset, Bilimadami yayinlari 9 (Ankara- 2006) s. 250

(75) Arceyürek, A.G.E. S. 373

(76) Sülyman kurt, Bir karaoğlan Hikayesi, Bülent Ecvit (Istanbul-2002). S. 374

(77) A.E. S. 377

(78) Arcayürek, A.G.E. S. 380

(79) A.E. S. 373

(80) Kurt, A.G.E. S. 34

(81) Günal, A.G.E. S. 251

(٨٢) عباس، الحياة الحزبية.. ص ١٠١– ١٠٢

(٨٣) المصدر نفسه .. ص١٠٣

(٨٤) المصدر نفسه .. ص ١٠٦

(*) دغو بيرنيجيك: من مواليد غازي عنتاب عام ١٩٤٢ حصل على البكالوريوس من كلية الحقوق بجامعة انقرة عام ١٩٦٤ وفي عام ١٩٦٨ حصل على الدكتوراه عن رسالته الموسومة (النظام الداخلي للأحزاب السياسية في تركيا ونظام الحظر) ترأس منتدى الاجتماعيين الأتراك في المانيا دخل سلك السياسة عام ١٩٦٧ عضوا في حزب العمال التركي وفي عام ١٩٦٨ ترأس اتحاد اندية الفكر وقاد الحركة الطلابية في احداث جامعة حزيران ١٩٦٨ واصدر مجلة الثقافة وفي ١٩٦٩ اسس حزب العمال والقرويين الانقلابي التركي القى القبض عليه بعد انقلاب ١٩٧١ ثم حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ عاما واطلق سراحه عام ١٩٧٤ بموجب قرار العفو وفي عام ١٩٧٨ اعاد تأسيس حزب العمال والقرويين الانقلابي وتولى زعامته بعد انقلاب ١٩٨٠ وفي العام ١٩٨٨ القي القبض عليه بتهمة تمويل حزب العمال الكردستاني بالسلاح والأموال وحكم عليه بالسجن ١٤ شهرا.

– عباس، الحياة الحزبية في تركيا... ص ١١٥

(*) للمزيد عن القواعد العسكرية في تركيا ودورها ينظر

– فواز موفق ذنون، قاعدة انجرليك الجوية، ارشيف مركز الدراسات الإقليمية (جامعة الموصل – ٢٠٠٣).

(٨٥) عباس ، الحياة الحزبية في تركيا .. ص ١١٥.

(٨٦) المصدر نفسه .. ص ١١٧.

(٨٧) المصدر نفسه .. ص ١٢٠.
(٨٨) المصدر نفسه .. ص ١٢٢.
(٨٩) المصدر نفسه .. ص ١٢٣.